غيرا سناد الخبر لظهور ان تضايفه انما هو مع الخبر لا غير وما يقال في نحو زيد قام ان الفعل
مسند الى المبتداء فباعتبار انه مسند الى الضمير الذي هو عبارة عنه وايضا كثيرا ما يقال الفعل
مع ضميره المتصل به فصل الرابع انه ان اراد بالاسناد النسبة المعنوية المخصوصة فليس في
نحو انا عرفت الا اسناد واحد وهو نسبة العرفان الى المتكلم بالثبوت وان اراد به
الوصف الذي به يجعل اهل العربية احد اللفظين مسندا اليه والاخر مسندا فظاهر
ان الاسناد الى الضمير العايد الى شيء لا يقتضي الاسناد الى ذلك الشيء اصطلاحا كالمجرور
في قولنا دخلت على زيد فقام وان الاسناد عندهم ليس الا بين المبتداء والخبر ولو بعد
العوامل او بين الفاعل وعامله فلا بد ههنا من زيادة اعتبار ما الخامس انه ان اراد
بالاسناد بواسطة الضمير اسناد الخبر الذي هو الجملة فلا وجه لجعله الزاما مع انه المتفق
على حقيته وجعل اسناد مجرد الفعل الى المبتداء فصار مع ما فيه من الاستبداع و
الاستبعاد وان اراد غيره فلا وجه للاقتصار على الثلاثة اذ الاسانيد ح اربعة الاول
اسناد مجرد الفعل الى المبتداء الثاني اسناده الى الضمير الثالث اسناده بواسطة الضمير
الى المبتداء الرابع اسناد الجملة التي هي خبر المبتداء وهذا مما لم يقل به احد ولم يلجئ اليه
ضرورة فان قلت فقد ظهر مما ذكرت ان ليس مراد السكاكي بالاسناد في الدرجة الاولى
اسناد مجرد الفعل الى المبتداء وكلام الشارح ايضا لا يخلو عن اعتراف بذلك وكلام
المعارض غير واف بتمام المقصود فما رايك في تصحيح كلام صاحب المفتاح وفي تحقيق احترازه
عن نحو انا عرفت مع التصريح بانه مفيد للتجدد دون الثبوت قلت اما الاول فوجهه
ان الاسناد في الدرجة الاولى وفي الدرجة الثانية واحد بالذات متغاير بالاعتبار
لان ما اسند اليه الفعل ان اعتبر من حيث انه فاعل فالاسناد في الدرجة الاولى
وان اعتبر من حيث انه عبارة عن شيء اخر فالاسناد الى الضمير العايد الى شيء اسناد الى
ذلك الشيء من جهة المعنى اذ لا تفاوت الا في اللفظ فالاسناد في الدرجة الثانية لان
هذا اعتبار لا يكون الا بعد الاسناد الى الضمير وهذا كما اذا قلنا في نحو دخلت على زيد
فقام ان قام مسند الى زيد باعتبار اسناده الى ضميره فكلامه ههنا صريح في تقدم

الاعتبار الاول على الثاني وكلامه في بحث التقوي لا يدل الا على تاخر الاعتبار الثاني
عن اسناد الخبر الذي هو الجملة الى المبتداء لانه الذي يستدعيه المبتداء لكونه
مبتداء وهو المراد بقوله صرفه المبتداء الى نفسه وانما كان الاعتبار الثاني متاخرا
عن هذا الاسناد لان هذا الاسناد مما يقتضيه ذات المبتداء وبعد تحقق الخبر
لا يتوقف على شيء اخر بخلاف الاعتبار الثاني فانه انما يكون بعد اعتبار تضمن الخبر
الضمير وكونه عايدا الى المبتداء ولا يخفى ان كون الخبر متضمنا للضمير او غير متضمن له وصف له
متاخر عن ذاته فهذا الاعتبار قال ثم اذا كان متضمنا لضمير صرفه ذلك الضمير
الى المبتداء ثانيا يعني بعد صرف المبتداء الخبر الى نفسه ان كان الخبر متضمنا للضمير
اي مسندا اليه لزم اسناد الفعل الى المبتداء مرة ثانية بهذا الاعتبار فالمراد
بقوله صرفه ذلك الضمير اليه ثانيا هو الاعتبار الثاني من اسناد الفعل الى
الضمير والمتقدم عليه وعلى اسناد الجملة هو الاعتبار الاول منه وح لم يستلزم
(اي اسناد الفعل الى الفاعل)
كلامه التناقض ولا اقتضاء الاسانيد الثلثة صح على الوجه المستبعد المستبدع كما زعم
واما الثاني فهو ان معنى كلامه انه اذا كان المراد بالجملة افادة التجدد دون الثبوت
بجعل المسند الواقع في تلك الجملة فعلا ونقدم ذلك الفعل البتة على ما يسند اليه
في الدرجة الاولى يعني الى فاعله سواء وجد ههنا اخر كما في زيد عرف وقام ابوه اسناده
زيد على ان زيدا مبتدء وقام ابوه خبره مقدم عليه او لم يوجد كما في عرف زيد
فجميع هذه الصور تفيد التجدد والحدوث ولا بد فيها من تقديم الفعل على ما يسند
اليه في الدرجة الاولى واحترز بقوله في الدرجة الاولى عن نحو زيد عرف يعني عن
اسناد الفعل بتوسط الضمير الى المبتداء فانه في الدرجة الثانية ولا يشترط في افادة
التجدد تقديم الفعل البتة على هذا المسند اليه بل يجوز ان يتقدم عليه كما في قام ابوه
زيد ويجوز ان لا يتقدم كما في زيد عرف مع حصول التجدد في الصورتين بخلاف المسند
اليه في الدرجة الاولى فانه لا بد من تقديم الفعل عليه والى ما ذكرنا اشار بقوله
البتة وهذا معنى الاحتراز عن نحو زيد وانا عرفت وانت عرفت لا ما ذكره الشارح

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)